السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 19 كانون الأول 2013 ـ الموافق 16 صفر 1435 هـ ـ العدد 12656

AS-SAFIR Arabic political daily – December 19, 2013 N° 12656

17 | 1

«النقابات المستقلة» المنتشرة في مصر بدأت قبل ثورة يناير، وهي تمر اليوم بمشكلات عديدة. والتعليم الأزهري يعاني من كل آفات التعليم العام علاوة على جموده المكين. 2

مليارات الدولارات خُطّط لإنفاقها في استثمارات ومشاريع عقارية في سوريا، أدت الى ارتفاع الأسعار وإفقار الأغلبية، ثم ذهبت هي نفسها هباءً. وخصائص البرلمان الموريتاني الجديد. 3

الهجوم على مجمع الدفاع في صنعاء: عمل إرهابي أم انقلابي؟ وفي «بألف كلمة» طوفان غزة بعد العاصفة «اليكسا». و«حلم» للرسامة المغربية الشعيبية طلال، وهي من الرواد. 4

من هي «الطبقة الوسطى»؟ تونس مثالاً...

أثار مشروع قانون الميزانية الذي أعدّته وزارة الماليّة التونسية الكثير من الانتقادات، خصوصا لجهة ما اعتبره الكثيرون استهدافا للقدرة الشرائيّة «للطبقة الوسطى» التي قد تتأثر جرّاء الإجراءات الجبائيّة المقترحة، كالآتاوة على السيّارات وتوسيع قاعدة الجباية بفرض أداءات على من يمتلكون مسكنا ثانيا. أثارت النقطة الأخيرة جدلا واسعا حول أحقيّة من يمتلكون أكثر من منزل بالانتماء للطبقة الوسطى، في ظلّ غياب إحصاءات دقيقة حول الهيكلة الاجتماعيّة وفق توزيع المداخيل والممتلكات، خصوصا أنّ الإحصاءات كثيراً ما خضعت للتلاعب وللتوظيف السياسي تحت حكم بن علي. فقد كشفت وزارة الشؤون الاجتماعيّة مثلا أنّ ربع السكّان تقريبا يعيشون تحت خطّ الفقر، مفنّدة أرقام النظام السّابق الذي حصر الفقر في نسبة 4 في المئة فقط. لكن بعيدا عن جدل الأرقام، فإنّ ما يقوله النقاش الدّائر حول قانون الميزانيّة هو أنّ الطبقة الوسطى تتجاوز المسألة الاجتماعيّة لتصبح رهاناً سياسيّاً تدافع عنه الحكومة كما المعارضة، من دون وجود توافق حول حجمها أو تركيبتها. بهذا المعنى تعيد «الطبقة الوسطى» فرض نفسها محوراً للسّجال كمشروع سياسي تاريخي بالأساس.

الطبقة الوسطى والهندسة الاجتماعية

لم تولد الطبقة الوسطى في تونس كنتيجة طبيعيّة للتنظيم الاقتصادي للمجتمع، بل تكوّنت في إطار هندسة اجتماعيّة لعب فيها القرار السياسي دوراً أساسيّا. دفع توجّه البلاد نحو الانفتاح الاقتصادي في السبعينيات النظام البورقيبي إلى التفكير في بناء قاعدة اجتماعيّة يرتكز عليها تكون قادرة على منحه نوعا من الاستقرار، خصوصا بعد فشل «تجربة التعاضد» في نهاية الستينيات. كان بناء هذه الطبقة ضروريّا لتمكين الصناعة المحليّة حديثة العهد من سوق داخليّة تتيح لها تسويق إنتاجها. لم تتمّ عملية تكوين هذه الطبقة من فراغ، فهي ارتكزت على وجود صغار التجّار والحرفيين وملاّكي الأرضي وأصحاب المهن الحرّة المتواجدين في تونس، وفي منطقة الساحل أساسا، بالإضافة إلى توسيع فئة صغار الموظّفين عبر تسريع التوظيف في القطاع العمومي. يعكس هذا القرار السياسي المنطق التحديثي للنظام البورقيبي الذي وضعت على ضوئه سياسات لتطويع الواقع وتشكيل المجتمع. غير انّ النجاح النسبي لهذا المشروع لم يكن مردّه قدرة النظام على فرض رؤاه فحسب، بل وجود قوى اجتماعية تبنت عمليّة التحديث هذه على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل الذي اعتمد خطابا مدافعا عن الطبقة الوسطى، لا سيما أن هذه المنظّمة عُرفت تاريخيّا بتحفظها إزاء مقولات الصراع الطبقي. تَدَعّم موقف الاتحاد تدريجيّا خلال السبعينيات خصوصا، مع بروز تقارب واضح بين النظام البورقيبي وطبقة رجال الأعمال الذين كانوا في أغلبهم من كبار الموظّفين السابقين في الدولة، الذين استغلوا علاقاتهم لبناء ثروات والدفع إلى مزيد من تحرير الاقتصاد وخفض الأجور. لعب الخطاب المدافع عن الطبقة الوسطى دورا اساسيّا في إدارة علاقة الاتحاد بالنظام، وجعل الصراع بينهما مضبوطا وفق آليات المزاوجة بين المطلبيّة والتفاوض من جهة، وبين الشراكة الاجتماعية ودعم النفوذ السياسي لاتحاد الشغّالين من جهة ثانية. هذه العلاقة المعقدة جعلت من الطبقة الوسطى رهانا سياسيّا انتهى بالتصادم وبسقوط نظام بورقيبة وتدجين منظّمة الشغيلة.

من مجموعة تونس للفنان «ذو بروجيكت» http://www.zoo-project.com/

المسألة: نمو الثروة أم توزيعها

كان لاعتماد برنامج الإصلاح الهيكلي في منتصف الثمانينيات، وما ترتب عليه من دخول البلاد في مرحلة خصخصة الشركات العمومية والضغط على الأجور والنفقات الاجتماعية برعاية تسلطية بن علي، أثرا كبيرا في تعميق التفاوت الاجتماعي وتضخّم الاقتصاد الموازي، الذي أضحى قبلة الباحثين عن العمل وتحصيل مورد رزق خارج الأطر القانونيّة وآليّات الحماية الاجتماعية. إذ تفيد إحصاءات البنك الدولي أنّ هذا القطاع كان يستوعب 40 في المئة من القوى العاملة في 2002. تراجع دور الدولة لم يمنع نظام بن علي من جعل الخطاب حول دعم الطبقة الوسطى حجر زاوية في بناء مشروعيّته القائمة على المزج بين النموّ الاقتصادي والاستقرار السياسي. كانت الطبقة الوسطى بموجب هذا الخطاب ضمانة الاستقرار السياسي، وصارت معدّلات النموّ دليل نجاح النظام في إدارة الشأن الاقتصادي. مكّن التركيز على النموّ الاقتصادي من تجاهل مسألة توزيع الثروة وتنامي أعداد المهمّشين الذين تم إقصاؤهم من ثمار هذا النموّ. وفي غياب إحصاءات نزيهة عن حجم الطبقة الوسطى، عمل النظام على إثبات وجوده عبر التلاعب بالأرقام كما حصل في 2007، عندما اعتبر المعهد الوطني للإحصاء في بحثه حول مصاريف العائلات كلّ من يصرف يوميّا 6،1 دينار (1 دولار تقريبا) على الأقل ضمن هذه الطبقة. هذا البحث كان محلّ سخرية وتندّر الصحافة التونسية، رغم القيود التي كانت مسلّطة عليها، خصوصا أنها اعتبرت أنّ عدد الأغنياء يفوق عدد الفقراء في تونس (747 ألف عائلة غنيّة و 376 ألف عائلة فقيرة، وهي تُعدّ بهذا المعنى من مسخرات ديكتاتوريّة بن علي).

اقتصاد الدَين ووهم المعجزة الاقتصادية

سعى نظام بن علي إلى التوظيف السياسي للخطاب حول الطبقة الوسطى، بل وجعلها محور سياسات وبرامج مُوجّهة لها، كبرامج السيّارة الشعبيّة والمساكن الشعبيّة والكمبيوتر العائلي. الواقع أنّ الفئات المتمتعة بنوع من الأمان الوظيفي في القطاعين الحكومي والخاص، وبالتالي بمداخيل منتظمة على قلّتها، هي التي استفادت من هذه القروض الميسّرة. لم يكن الاقتراض حكرا على هذه الفئات، إذ شاركت فيه كل الطبقات بنسب وشروط متفاوتة، إلى درجة بلغت فيها القروض الممنوحة من القطاع البنكي لأغراض استهلاكية 25 في المئة من مجمل القروض، كما تفيد بعض الإحصاءات أن 70 في المئة من الموظّفين مرتهنون لدى البنوك. لم يقتصر الاقراض على البنوك بل تجاوزه لصناديق الضمان الاجتماعي ولعدد كبير من المشغلين وجمعيّات القروض الصغرى. ونتج عن ذلك سقوط الكثيرين في دوّامة الاقتراض المزدوج الذي يصبح فيه الدَين وسيلة لسداد ديون أخرى. هذا يعني أنّ الدَين لم يكن مسألة هامشيّة بل هيكليّة، تلعب دورا أساسيّا في تحسين القدرة الشرائية المتدنية وفي ضبط سلوك فئات واسعة من الشعب على إيقاع الأقساط التي يجب سدادها، ممّا يستوجب سلوكا يوميّا مهادنا ملتزما بالطاعة والصمت، ودفع البعض للقول إنّ انتشار القروض كان نوعا من الرشوة قدّمها النظام للطبقة الوسطى.

إنّ الحديث عن رشوة الطبقة الوسطى جعل منها ضمنيّا مفتاح التغيير ودمقرطة النظام الذي ورّطها في الاقتراض لتفادي مطالبتها بحقوقها السياسيّة. علاوة على أنّ هذا الطرح يجعل من هذه الطبقة مفعولا بها. والحال أنها شاركت بصفة فاعلة واستفادت من الاقتراض، فإنه يحمل مغالطة كبرى. فلقد أثبتت التجربة الفاشية في إيطاليا والنازية في ألمانيا، وكذلك المثال الصيني حديثا، أنّ الطبقة الوسطى لا تحمل بالضرورة مشروع تغيير وإصلاح تدريجي للنظام، وأنها في كثير من التجارب تبدو مهووسة بإشباع رغباتها في الاستهلاك وتحسين ظروف عيشها أو بحماية نفسها من «غوغائية» الطبقات الشعبيّة، مشكّلة بذلك صمّام أمان للكثير من الأنظمة الديكتاتوريّة. تلعب الطبقة الوسطى بهذا المعنى دور المنطقة العازلة بين الطبقة المفقرة والغنيّة، مساهِمة بذلك في استيعاب التوترات والتقليص من حدّة التجاذبات، وتؤدّي في النهاية إلى تمييع الصراع داخل المجتمع حول مسألة العدالة الاجتماعية وعزله داخل منطقة رخوة في مكان ما في وسط الهرم السكّاني. من هنا نفهم تسابق الفرقاء السياسيين بمختلف أطيافهم بعد الثورة للدفاع عن الطبقة الوسطى، متناسين الطبقات الضعيفة والمهمّشة ومهملين لها، وهذا كان محرّكاً للانتفاضة ضدّ بن علي، قاطعين بذلك الطريق على تجذير المطالب الاجتماعية، وحصرها في حدود تُحدّدها الحسابات السياسية ومقتضيات الديموقراطية التمثيلية. هكذا يغيب حقّ كل مواطن في الشغل من دستور ثورة قامت أساسا على المطالبة بهذا الحق.

الجباية والمسألة الإجتماعيّة

في الواقع، فإنّ المسكوت عنه في السّجال السياسي الحالي حول الطبقة الوسطى وضرورة عدم إثقال كاهلها بالضرائب، هو من سيتحمّل العبء الجبائي لتمويل عجز الميزانية والحدّ من تفاقم الدين الذي سيبلغ سنة 2014 نصف الناتج الداخلي الخام تقريبا. بعبارة أخرى، فإنّ العدالة الجبائية هي الغائب الأبرز في الحوار السياسي اليوم في تونس. إنّ الانتقادات التي وُجّهت لمشروع الميزانية من طرف أرباب العمل «الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرف التقليدية» ومنظمة الشغيلة «الاتحاد العام التونسي للشغل» وجزء كبير من الأحزاب السياسية، مردّه فشل الترويكا الحاكمة طوال الفترة السابقة في خلق حوار يؤسّس لوفاق تاريخي بين مختلف الفئات، يضع الضريبة في قلب المسألة الاجتماعية. من الأكيد أن تونس تحتاج اليوم إلى إعادة النظر في آليات خلق الثروة، وإلى ثورة في توزيعها. فالضريبة ليست بالضرورة عبئا تتهرّب منه الطبقات الميسورة بكل الوسائل القانونية وغير القانونية، بل هو دين لها تجاه المجتمع الذي ساهم في مراكمتها وحمايتها. الضريبة بهذا المعنى هي وسيلة من وسائل توزيع الثروة، واعتراف من يراكمها بأنّ هذه الأخيرة ما كانت لتكون لولا الإطار الاجتماعي الذي سمح بوجودها وحمايتها. وفي بلد تبلغ نسبة التهرّب الضريبي فيه قرابة 50 في المئة، لم تجرؤ حكومة التروكيا على رفع السرية البنكية وتمكين الرقابة المالية من تعقّب الأموال المشبوهة ومكافحة التهرب الضريبي. إجراء كهذا كفيل بإيجاد مداخيل إضافية تخفف من وطأة الدَين، بما هو إفقار للطبقات الضعيفة ومصادرة لحقها في مستقبل أفضل.

حمزة المؤدب

باحث جامعي مختص بالاقتصاد السياسي، معهد الدراسات السياسيّة، باريس.

سُنن عبور البساط الأحمر

أضواء وحرس ومعرض حي على البساط الأحمر في افتتاح مهرجان مراكش السينمائي. النجوم فوق البساط السميك والبشر العاديون خلف السياج على الإسفلت. يكاد الجو يمطر، لذا فالنجوم في السماء أقل من النجوم على البساط. يصفق الجمهور لممثل تلفزيوني محلي أكثر مما يصفق لرور مارتن سكورسيزي وكفه على خصر الإيرانية غولشيفته فاراهاني أو الفرنسية ماريون كوتيار... نجمتان بقد ميّاس كما غازله صباح فخري.

على البساط، يشكل الجسد الجميل نعمة أسطورية، كل من تكوّر بطنه وصار أعرض من كتفيه لا يثير الانتباه. ليلى حاتمي، بطلة فيلم «انفصال» كانت محتشمة. كل عام يحرص المنظمون على حضور نجمة إيرانية واحدة. يبدو أن ذلك جزءاً من الاقتصاد السياسي للمهرجان.

يسدد المصورون على الشابات اللواتي يكشفن الكثير من لحمهن. ويعتبر عدد الفلاشات التي تلمع علامة على أهمية عابر البساط. وبما أن التكرار يسبب الملل، فيجب على النجم أن يقدم الجديد في مروره اللاحق، ولا بد من الإثارة في اللباس والسلوك. لذلك أدخل المصممون تغييرات على القفطان المغربي فصار يشبه فستان السهرة، فيه فتحات كبيرة على الكتف والصدر والفخذين، وحين يكون أسود يليق أكثر بعابري البساط. القفطان محتشم مقارنة مع الدانتيل الأسود الذي يستر ويكشف دفعة واحدة.

هذا للنجمات. أما بالنسبة للنجوم، فتقتضي سُنن البساط أن يكونوا مرفوقين بقد ميّاس. الجديد في اليوم الرابع: زادت القبل على البساط. يبحث المصورون على قُبَل نارية، وقد خلدوها في صور عدة نجوم: يضع النجم كفه على القد الحلبي للنجمة ويطبع قبلة على خدها أمام الجماهير المنتشية. مثلها مثل ابن الفارض الذي أنشد:

قدك الميّاس يا عمري – يا غصين البان كاليسر

أنت أحلى الناس في نظري – جلّ من سواك يا قمري

هكذا يدرك المتصوف جلالة الخالق في تسوية القد الميّاس. وقد قال ابن عربي إن عظمة الله تدرك في خلق النساء أكثر مما تدرك في خلوة قمم الجبال. وسيراً على هذا النهج، وقف المخرج الأميركي الكبير مارتن سكورسيزي لتكريم شارون ستون واستشهد بنص رولان بارت عن وجه غريتا غاربو التي اعتبرها تجسيداً للجمال الأفلاطوني. قال بارت ذلك في كتاب «ميتولوجيا»، حيث كشف كيف تتحول ثقافة البرجوازية الصغيرة إلى ثقافة كونية. السينما هي التجلي الأعلى لهذا التحول، لذلك فإن أفراد البرجوازية الصغرى مثلي يشعرون برهبة أمام النجوم: سكورسيزي، شارون ستون، جولييت بينوش... أمام هذه الأسماء المُؤلّهة بتعبير بارت، يتعطل الحس النقدي لدى الجماهير المبتهجة بآلهة صغيرة فاتنة على البساط الأحمر. هكذا يزعم الفن تعويض الدين.

صباح الغد مررت على البساط، كان مهجوراً بلا معنى. له لون لسان الكلب، وهو اللون الذي سحر زوجة فرعون. بدءاً من السادسة مساء، نشط الاستعراض من جديد. العبور على البساط هو سقف النجاح، هو لحظة المجد. البساط فرصة للافتتان بالجمال. تتناسب مشية كوتيار وقول الأعشى في معلقته «غراء فرعاء مصقول عوارضها»، جمع جمال القد والوجه والشعر والابتسامة في شطر واحد.

الممثلة البريطانية جيما آرتيرتون في مهرجان مراكش السينمائي (من الانترنت)

هذه هي سنن مرور النجوم على البساط. ما الذي يصنع النجم؟

الصورة أصدق إنباء من الكتب، في حدها الحد بين النجم والنكرة. توجد صور النجم في كل مكان، يحاصر معجبيه بصور تخلد لحظات حياته. هكذا يصير اسم النجم طنانا.

تتحقق الشهرة بالموهبة أو الفضيحة، وتكون الشهرة الحقيقية بالمنجز، بالعمل العميق والمؤثر. وتكون الشهرة الفورية بانتشار الصور بين الجماهير. الجماهير، بمفهوم كرة القدم لا في عرف اليسار. كلما تفاعلت الجماهير دل ذلك أن الصور حميمية، حالة.

لذلك فالجمهور الواقف على جنبات البساط مسلح بكاميرا ويلتقط صورا رقمية فورية من دون حاجة لغرفة سوداء وتحميض وورق، جمهور واثق أن كل من يمر على البساط موهوب. يسلم الرائي انه ليس من طينة المرئي، لكن الحلم ممكن، وحلم النجومية عدوى تصيب الواقفين حول البساط الأحمر.

في بعض الأحيان ينتحل النكرات صفة النجوم ويمرون على البساط، يحرصون على بعض الحركات البهلوانية لإثارة الانتباه. وهم بذلك يعرضون أنفسهم للسخرية، لأن النكرات معرضين للتعثر وحتى للسقوط على البساط ما داموا يراقبون مشيتهم بشدة. هؤلاء معذورون، فأية مهانة أشد من أن يكون الفرد نكرة في عصر الصورة. لكن الجماهير تشعر بالإهانة حين تفاجأ بالنكرات على البساط وتتساءل: من هذا؟ من هذه؟

لتدقيق قوانين المرور على البساط توجهت لريجيس دوبريه الذي جاء لمراكش للحديث عن كتابه الأخير «مخدّر الصورة» Le stupéfiant image. سألته: المهرجان السينمائي هو أفلام وبساط أحمر. ما هي قوانين عبور البساط؟ أجاب: استفاد الديكتاتور من البساط الأحمر. كان مروره إشهارا. المرور على البساط بالنسبة للسياسي لحظة تقديس وبروتوكول لبناء أسطورة القائد. لحظة يكون فيها العابر على البساط مختلفا عن الآخرين، فوقهم، مُؤلّها. وأضاف دوبرييه الذي حلق شاربه الشهير إن السينما تبني الميتولوجيات، تبني هويات الأوطان، لأن السينما فن شعبي ونخبوي دفعة واحدة. وأكد أن للسينما وظيفة سياسية. هكذا كشف دوبريه الوجه الآخر للبساط الأحمر. في هذه اللحظة التي تطوي مراكش بساطها تتسلم دبي المشعل لتقدم الوجه المشرق للخليج. اشتد التنافس العربي على الاستثمار في الاقتصاد السياسي للسينما. وبما أن مهرجانات دمشق والقاهرة وقرطاج جمعت بسطها، فإن مراكش ودبي تلمعان. وكلما زادت الفخامة وسلطة النجوم الحاضرين زاد العائد السياسي للبساط الأحمر.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

أين رزان زيتونة؟

قد لا يصلح الاعتداد بحُرمة النساء، منذ قَرّرن الحضور في الحيز العام، مطالِبات بحقهن بالمساواة. وإنْ كان مصير من لم يفعل منهن ليس بأفضل، إذ يُنتهكن على كل المستويات في الحروب والاضطرابات... كما يمتهنّ بكل الأشكال في الأحوال العادية. يُصبحن ضحايا. رزان زيتونة قررت أن تكون فاعلاً. وكانت تعرف تماماً خطورة ما تفعل، فعاشت متخفية متنقلة، الى أن وقعت في قبضة من لا تروق لهم: لا هي، ولا نشاطها. ولكنها متطابقة مع نفسها، فكيف لها أن تنشد الفعالية لولا قرارها ذاك بالبقاء، رغم وطأة اللحظات الرهيبة، متقاسمة شروط العيش مع سائر السوريين. وهي اختارت تسجيل الانتهاكات الجارية وإعلانها، علّ ذلك يردع مرتكبيها بعض الشيء. علّه، بعض الشيء، يرد الاعتبار لضحاياها. سيكون التاريخ مديناً لرزان ورفاقها.

ولكن هل حقاً اختطفت رزان بسبب الخوف من مرصدها، أو للتعمية على الانتهاكات؟ هل من يقصف بكل الوسائل، ومن يذبح بكل السكاكين، يهمه؟ ألا يرتكب كل تلك الوحشية ترهيباً أصلا، فلا يُخفي، بل تكاد العلنية تكون أحد أهدافه. التقاتل السوري، كما هو جارٍ اليوم، طمس بعداً أصلياً كان هو المبتدأ والقصد، ولم يعد هناك من مجال لمن هم على شاكلة رزان، يحملون افكاراً ومبادئ عن الحقوق والحريات والتقدم، ويحلمون برؤيتها تتحقق، ويعملون بكل جدية من أجل ذلك. صار الأمر هو: معي أو ضدي. على الإطلاق، ومن الجهتين الرافضتين لأي تلاوين أو استدراكات. تماماً كما هي حال مناحرات القبائل. لم يكن ممكناً للجماعات المتدثرة برداء الإسلام أن تقبل بامرأة (وعلى ذلك شابة وحلوة) عنيدة، متباهية بموضوعيتها، وبأنها تطبق ما تقول بلا محاباة. ولا يناسب السلطة كذلك أن تعيش رزان وزوجها ورفاقهما في دوما بشكل شبه علني، مستمرين في نشاطاتهم، بما يوحي أنهم وجدوا الأمان في ظل «الأعداء»، الذين تقوم صورتهم على التوحش المطلق. أبشع ما في القصة أن يكون الطرفان قد اتفقا على رزان ورفاقها كما يشاع، وجرت بينهما تجارة، سموها مقايضة او مساومة، لا فرق. ولو أن ذلك يبدو عقلانياً تماماً. فكلاهما يكره المعنى الذي تمثله الشابة. بقي، علاوة على الاستنكار، الدعاء لها ولصحبها ولسائر أقرانها... وللشعب السوري المستباح كله.

نهلة الشهال

العربي السفير

ملف

نحو 3 ملايين طفل سوري اضطروا إلى ترك مدارسهم نتيجة تدمير كثير منها، أو فراراً من الحرب أو لإعالة أسرهم، وذلك بحسب تقرير صدر مؤخراً عن صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسيف)، وأوضح التقرير أن ما بين 500 و600 ألف طفل سوري لاجئ في دول الجوار لا مدارس لهم.

النقابات والمسألة الاجتماعية

النقابات المستقلة في مصر: بداية جديدة؟

لم يرتبط مولد النقابات المستقلة في مصر بقيام ثورة يناير/كانون ثاني 2011 كما يظن الكثيرون، بل كانت البداية في 2009، مع تأسيس أول نقابة مستقلة للعاملين في مصلحة الضرائب العقارية من قبل العاملين بالدولة في هذا القطاع استنادا إلى معاهدة منظمة العمل الدولية والتي ضمنت للعمال الحرية النقابية والحق في التنظيم. بعد ذلك تأسست ثلاث نقابات أخرى قبل ثورة يناير 2011، هي نقابة المعاشات، والعلوم الصحية، والمعلمين. وما زالت تلك، بالإضافة إلى النقابة الأولى، هي أكبر النقابات المستقلة وأكثرها تأثيرا. إلا أن غالبية النقابات المستقلة تأسست بعد ثورة يناير، التي كشفت مرة أخرى فساد النقابات العامة وانحيازها للسلطة، كما فعل الاتحاد العام لعمال مصر (الرسمي)، الذي أدان إضرابات العمال المواكبة للأيام الثمانية عشر التي انتهت بتنحي مبارك.

تعدى عدد النقابات المستقلة 1500 نقابة، ووصل عدد الاتحادات التي تضم النقابات المستقلة لـ5 اتحادات. وبالرغم من ذلك، فالنقابات المستقلة تواجه العديد من المصاعب والإشكاليات التي منعتها من لعب الدور المنوط بها: نقص الخبرات، ومشكلة توفير التمويل، والهجوم على النقابيين وفصل العديد منهم، وأخيرا فشل السلطة في تمرير قانون للحريات النقابية يضمن حق التنظيم.

الاتحاد الرسمي

تأسس الاتحاد العام لعمال مصر سنة 1957، ويضم 23 نقابة عامة، ضمت بدورها في الدورة النقابية «2006ـ2011» حوالي 1809 لجان نقابية. وأما إجمالي عضوية الاتحاد فتصل إلى حوالي 3.8 ملايين عامل، وهو ما يمثل 27 في المئة من العاملين بأجر في مصر (حوالي 15 مليون عامل حسب «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء» 2013). وبالرغم من أن الاتحاد العام كان الكيان الوحيد الذي يضم جميع النقابات، إلا أن أغلب المنشآت وخاصة في القطاع الخاص، لم يكن بها لجان نقابية، كما أن أغلب النقابات كانت في القطاع الحكومي والقطاع العام، أي أن الدور التنظيمي للاتحاد غاب عن القطاع الأكثر احتياجا له، وهو القطاع الخاص، الذي يعاني من متوسط أجور منخفض، ومن ظروف عمل رديئة مقارنة بالقطاعين العام والحكومي. وعلى الرغم من أن متوسط ساعات العمل في القطاع الخاص يصل الى 58 ساعة أسبوعيا مقارنة بالقطاع العام حيث هو 52 ساعة، الا أن متوسط الأجور في القطاع العام أكبر من ضعف متوسط الأجور في القطاع الخاص. ناهيك عن القطاع غير النظامي الذي يمثل غالبية النشاط الاقتصادي، والذي لا يعرف أي تنظيمات أو لوائح لحماية أبسط حقوق العمال.

كان جهاز أمن الدولة المصري يتدخل بشكل سافر في الاتحاد، في اختيار قياداته على أساس ولائهم للنظام الحاكم. وفي بعض الأحيان دفع بتلك القيادات للتصرف كمخبرين سريين ضد العمال، هذا بالإضافة إلى وقوف قيادات الاتحاد بجانب رجال الأعمال وضد العمال بشكل مباشر في العديد من النزاعات. كانت تلك أسباب أساسية لغياب التنظيم العمالي القوي على مدار عقود، كما لفقدان العمال الثقة في الاتحاد العام. وهو في الوقت نفسه عزز تطلعاتهم لإنشاء كيانات نقابية تمثل مصالحهم وتكون أداة للدفاع عنهم والتفاوض باسمهم، يبدأ بناؤها من أسفل، من تكتلات العمال، وليس بشكل هرمي كما هو الحال في التنظيم الرسمي.

(من الانترنت)

وبعد 25 يناير، أنشئت لجنة توافقية لتسيير الاتحاد، إلا أنها لم تستطع إحداث تغييرات جوهرية في بنيته وهيكله، أو في دوره كما مارسه، أي كأداة في يد الحاكم. فبدا أن هناك أهمية لاستمرار النقابات المستقلة، ككيانات تكونت من أسفل.

التحديات

من الناحية النظرية، ساهم التهميش وغياب التنظيم في ضعف الخبرة التنظيمية حتى لدى القيادات العمالية المتقدمة في مواقعها. أما من الناحية العملية، فقد واجهت النقابات المستقلة العديد من التحديات أثناء عملية التأسيس، منها إصدار «إعلان للحريات النقابية» بدلا من قانون لتنظيم النقابات وتقنين وضعها، الذي جمد منذ تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة البلاد في 2011. وقد كان لهذا التجميد آثار بالغة، أهمها أن مصر تفتقر حتى اليوم لقانون يضمن الحريات النقابية والإطار القانوني لما يفوق 1500 نقابة، مما يتسبب في التهديد الدائم بغلقها. كما أدى غياب القانون إلى تعسف رجال الأعمال ضد العمال لدرجه وصلت في إحدى الحالات إلى فصل مجلس إدارة النقابة بالكامل من العمل بسبب إنشاء نقابة مستقلة، وفي بعض الأحيان وصل الهجوم على النقابات الى القبض على القيادات النقابية التي تحضر أو تشارك أو تدعو إلى إضرابات أو اعتصامات داخل المنشآت، كما حدث لعمال ونقابيي شركة السويس للصلب في آب/أغسطس 2013.

كما أدى التجميد إلى تعجل الكثير من العمال في إنشاء نقاباتهم المستقلة، وذلك لضمان إيداع الأوراق قبل أن يصدر ما يمنع إنشاء تلك النقابات. فجرى بناء العديد من النقابات المستقلة من دون أن تعبر عن حاجة فعلية.

واجهت النقابات أيضا مشاكل إجرائية لها علاقة بمسألة التأسيس، كان من أهمها مشكلة خصم الاشتراكات، ونقل اشتراكات العمال من الاتحاد الرسمي إلى الاتحاد المستقل، وهو ما ترتب عليه ضعف في إمكاناتها المادية الى حد فشل العديد منها في تأسيس مقرات لها، وعدم قدرتها على دعم أعضائها في الظروف الصعبة. ثم أن غالبية أعضاء الجمعية العمومية ينتظرون من النقابة أن تقدم لهم الدليل والمثال على نضاليتها ودفاعها عن حقوق العمال وذلك قبل دفع اشتراكات. ويعتبر هذا التصرف انعكاسا لفقدان الثقة في التنظيمات النقابية الرسمية، التي اعتادوا منها تجميع الاشتراكات من دون أن تلعب دورا في تمثيل العمال المشتركين.

النقابات المستقلة.. إلى أين؟

ضعف النقابات المستقلة لا يلغي أن الكثير منها نقابات مناضلة، خاضت معارك كثيرة على مدار السنتين الماضيتين منذ إعلان الحريات النقابية في 2011. ولكن الغالبية العظمى من النقابات، بعد ما واجهته من تعسف وصعوبات، وبسبب غياب الخبرة التنظيمية، أصبحت ضعيفة وغير ملهمة ولا تمثل العمال في الكثير من الأحيان.

الأصل في إنشاء النقابات هو الاستقلالية في تحديد ما يصب في مصلحة أعضاء النقابة. وقد حاولت النقابات اعتماد عدد من الطرق الديموقراطية في اتخاذ القرار أثناء الإنشاء، لكن ظهرت في الشهور الأخيرة بعض المشاكل داخل النقابات نفسها لها علاقة بفساد مجالس الإدارة، وانحراف بعضها. فعلى سبيل المثال، كان لمجلس إدارة «نقابة ميناء شرق التفريعة» مواقف معادنة مع إدارة الشركة، حتى وصل الحال بالنقابة إلى أن تطلب من إدارة الشركة فصل ثلاثة عمال، وذلك أثناء مفاوضة جماعية. وكان مجلس النقابة وافق على ما قدمته الإدارة، على الرغم من رفض العمال الصريح له، باعتباره يخالف مصالحهم. وبعد موافقة وزارة القوى العاملة على إجراء انتخابات جديدة للنقابة إثر استقالة جزء من مجلس إدارتها، جرى تجاوز لهذا القرار عبر القيام باستفتاء قدّم لوزارة القوى العاملة فوافقت بدروها على وقف الانتخابات التي كانت تجريها الجمعية العمومية.

أظهرت هذه التجربة وسواها عيوباً في اللوائح والهياكل التنظيمية للنقابات المستقلة عند البحث عن كيفية محاسبة مجالس الإدارة. وترجع العديد من تلك العقبات بالتأكيد إلى حداثة عهد النقابات وطريقة إنشائها المتسرعة في بعض الأحيان. مستقبل النقابات المستقلة في الأعوام القادمة سيعتمد على قدرتها على تنظيم كياناتها داخليا، ومراجعة لوائحها، والدفع لإصدار قانون الحريات النقابية. وأخيرا فالامتحان الحقيقي لتلك النقابات سيتمثل في مدى دفاعها عن العمال ومدى تمثيلها لحقوقهم ومصالحهم.

داليا موسى وهبه خليل

داليا موسى، مسؤولة ملف حقوق العمال في «المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»
هبه خليل نائب مدير المركز، ومسؤولة ملف الاستثمار والملف الاقتصادي

التعليم قضية

التعليم الأزهري: آفات التعليم العام وجمود مكين

السمات الخاصة التي تميز التعليم في الأزهر لم تلغ أوجه الشبه بينه وبين التعليم العام. فكلاهما يعاني من ارتفاع الكثافة في الصفوف، وتهالك المباني، وقلة المخصصات المالية، ومناهج دراسية تقليدية، ومعلم بحاجة إلى تأهيل علمي وتربوي، والاعتماد على الحفظ والتلقين، وسوء الإدارة، وغياب الأنشطة، وقلة المعامل والتجهيزات...

تاريخيًّا

بدأ العمل في بناء الجامع الأزهر في أعقاب دخول الفاطميين مصر. وأقيمت صلاة الجمعة فيه رسمياً لأول مرة عام 972. وإلى جانب كونه جامعاً، أصبح مركزاً علمياً تُعقد فيه الحلقات الدراسية، كما كان الحال في جوامع ذلك الزمان، حيث تُدَرّس العلوم الدينية واللغوية بشكل أساسي، وكذلك التاريخ، وعلوم أخرى. وهناك العديد من العلماء البارزين الذين درسوا ودرّسوا في الأزهر على مدار العصور المختلفة، مثل العلامة ابن خلدون الذي قدم من المغرب عام 1382، ودرّس فيه. وقد ظل الأزهر والكتاتيب المنتشرة في أنحاء البلاد، إلى جانب المدارس الملحقة بالمساجد الكبرى في بعض المدن، مصدر التعليم والثقافة في مصر حتى عهد محمد علي (أصبح والياً على مصر عام 1805)، الذي أنشأ المدارس الحديثة على النمط الأوروبي لتزوده بموظفين فنيين وإداريين يسهمون في إقامة دعائم دولته.

ومنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، توالى صدور القوانين الهادفة إلى تنظيم الأزهر إدارياً وتعليميا. وعام 1961، صدر قانون إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، ناصاً على ألا تقتصر الدراسة في معاهده على العلوم الدينية واللغوية بل أضيفت إليها «المعارف والخبرات التي يتزود بها نظراؤهم في المدارس الأخرى المماثلة». فأنشئت كليات جديدة كالطب والزراعة والهندسة والصناعات والمعاملات والإدارة، كما أنشئت كلية للبنات تضم شُعباً مختلفة. وبمقتضى هذا القانون أصبح شيخ الأزهر ووكيل الأزهر ورئيس جامعة الأزهر يعيّنون بقرار من رئيس الجمهورية، وأصبح الأزهر تابعا للدولة إداريًا وماليًا.

من الماضي إلى الحاضر

تقول الإحصائيات الرسمية إن عدد طلاب التعليم الأزهري قبل الجامعي بلغ عام 2011 – 2012 أكثر من مليوني طالب، نصفهم في المرحلة الابتدائية (في مقابل أكثر من 18 مليون طالب في التعليم العام قبل الجامعي)، و55.7 في المئة منهم من الذكور. كما بلغ عدد المعاهد الأزهرية في العام نفسه أكثر من 9 آلاف معهد. ويدرس الطلاب، إلى جانب المواد الشرعية واللغوية، المواد التي يدرسها نظراؤهم في التعليم العام، ويُطلق عليها المواد الثقافية. كما يتم الطالب حفظ القرآن الكريم كاملا خلال المراحل التعليمية المختلفة.

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه المعاهد على محافظات الجمهورية، تأتي محافظة الشرقية في المركز الأول فتضم 13.3 في المئة من إجمالي المعاهد، بينما تضم القاهرة 4.7 في المئة من المعاهد (7.2 في المئة من الطلاب). ويشير بعض الباحثين إلى العشوائية في إنشاء المعاهد الأزهرية، مما جعلها تتركز في بعض المناطق من دون أخرى.

وتتفاوت نسب الذكور والإناث من مرحلة لأخرى. ففي المرحلة الابتدائية بلغت نسبة الذكور 56 في المئة، بينما هي في الإعدادية 58 في المئة وترتفع في الثانوية الى 62 في المئة (وذلك في العام الدراسي 2009 – 2010). وبالنسبة لعدد أعضاء هيئة التدريس، فقد بلغ في العام الدراسي نفسه أكثر من 151 ألف عضو، أكثر من 43 في المئة منهم في المرحلة الابتدائية.

وتبلغ نسبة المدرسين الذكور من إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس 62 في المئة. وترتفع نسبة المدرسات في مرحلة رياض الأطفال لتبلغ 88 في المئة، وتقل بالتدريج في المراحل اللاحقة. وتشير إحصائية رسمية لعام 2009 – 2010 إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم الأزهري قبل الجامعي يمثل 9.3 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم، بينما بلغت نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي غير الأزهري 66.1 في المئة، وتبلغ النسبة 24.6 في التعليم العالي. وقد بلغ إجمالي الإنفاق الحكومي على التعليم في العام نفسه 47.7 مليار جنيه، بما يمثل 14.7 في المئة من إجمالي الإنفاق الحكومي العام.

التعليم الازهري الجامعي

وفقا لإحصائيات عام 2009 – 2010 تضم جامعة الأزهر 66 كلية، تتوزع جغرافياً على محافظات الجمهورية، وتستأثر محافظة القاهرة بالعدد الأكبر، إذ تضم 22 كلية (14 للبنين و8 للبنات)، تليها محافظة أسيوط (9 كليات، 8 للبنين وواحدة للبنات). وهناك محافظات تضم كلية واحدة فقط، وأخرى لا يوجد بها أي كليات تابعة لجامعة الأزهر. وعام 2011 – 2012، بلغ عدد طلاب جامعة الأزهر 269 ألف طالب، وذلك بنسبة 12.7 في المئة من إجمالي طلاب مؤسسات التعليم العالي. وبهذه النسبة تحتل جامعة الأزهر المرتبة الثالثة من حيث عدد الطلاب، بعد الجامعات الحكومية (تضم 51 في المئة من الطلاب) والمعاهد العليا الخاصة (تضم 13.4 في المئة من الطلاب). وبلغ عدد المتخرجين من جامعة الأزهر (2011–2012) 43 ألفاً، بنسبة 9 في المئة من إجمالي عدد المتخرجين في مؤسسات التعليم العالي، البالغ عددهم 484 ألف متخرج (58.7 في المئة منهم ينتمون لجامعات حكومية و16.4 في المئة لمعاهد عليا خاصة). وعام 2011 – 2012، بلغ عدد طلاب جامعة الأزهر في مرحلة الدراسات العليا، حوالي أربعة آلاف طالب، بنسبة 1.9 في المئة من إجمالي طلاب الدراسات العليا (94.7 في المئة منهم ينتمون لجامعات حكومية و2.9 في المئة لجامعات خاصة وأكاديميات).

أما عدد المتخرجين (في مرحلة الدراسات العليا) فقد بلغ 2900 متخرج من إجمالي 108 آلاف متخرج، وذلك بنسبة 2.7 في المئة، بينما 95.4 في المئة منهم ينتمون لجامعات حكومية و1.7 في المئة لجامعات خاصة وأكاديميات. وفي العام 2011 – 2012، بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر 8900 عضو بنسبة 10.4 في المئة من إجمالي عدد الأعضاء بمؤسسات التعليم العالي الجامعي. وتشير إحصائية رسمية إلى أن نسبة الإنفاق على التعليم الجامعي الأزهري إلى إجمالي الإنفاق على التعليم العالي قد تراجعت خلال الفترة من 1965 إلى 2007 من حوالي 15.1 في المئة إلى 6.7 في المئة.

في أي العصور يعيش الطلاب؟

المناهج الدراسية التي يتلقاها الطلاب تقليدية، وهي وفق المختصين «غير قادرة على متابعة وملاحقة الأحداث والتغيرات المحلية والعالمية، ولا تنسجم مع حاجة الطالب، لأنها لا تعبر عن واقعه ولا تراعي التقدم العلمي والتغير الاجتماعي والسياسي». وتتجلى هذه المشكلة في مقررات بعض المواد الشرعية، وهي المواد التي تميز التعليم الأزهري عن غيره. فإذا ركزنا على مقررات علم الفقه على سبيل المثال، نجد الاعتماد على كتب أُلّفت منذ قرون.

وفضلا عن صعوبة الأسلوب وطريقة العرض، واستخدام مصطلحات ومقاييس لم تعد مستخدمة، عالجت المؤلفات المدروسة قضايا العصر الذي أُلّفت فيه، والمختلف بالطبع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميًا عن عصرنا، مما يجعل الطالب يشعر بفجوة واسعة بين ما يدرسه وبين الواقع الذي يعيشه، هذا في الوقت الذي تُهمَل فيه اجتهادات فقهاء ومفكرون معاصرون عالجت العديد من القضايا والإشكاليات الراهنة، كقضايا العلاقة بين الحاكم والمحكومين، والمواطنة، والمرأة...

حذر الكثيرون من داخل المؤسسة الأزهرية ومن خارجها، من آفة الجمود على القديم، وهي مشكلة قديمة تزداد تفاقما مع الوقت، وتشمل كل مراحل التعليم... بل هي مشكلة يواجهها الفقه الإسلامي بشكل عام.

وإذا كان من غير الممكن إهمال كتب التراث أو الاستغناء عنها بالكلية، فإنه من الضروري أن يفهم الطالب الذي يتلقاها أنها تمثل اجتهادات عصور سابقة وأزمنة مختلفة، وأن تكون الأولوية للاجتهادات التي تناسب العصر وتستطيع الإجابة عن أسئلته.

● نسخة موسّعة على الموقع

منى علام
كاتبة وصحافية من مصر

مواقع / إصدارات

لفصول التغيير: «بدايات»

عبر أعدادها الستة، تواكب «بدايات» الحراك العربي وثوراته، إذ أنها ومنذ عددها الأول الصادر في ربيع 2012 وحتى عددها السادس الصادر في صيف العام 2013 تعلن الانحياز إلى قضايا الشعوب العربية المقهورة. بدايات هي مجلة ورقية «فصلية ثقافية فكرية» رئيس تحريرها فواز طرابلسي، ويديرها زهير رحال، ومن بين هيئة تحريرها المؤسِسة سليمان تقي الدين وغسان عيسى، وكلهم يحملون تاريخاً نضالياً وفكرياً. تتم تغطية تكاليف إنتاجها بمساهمات شخصية أو عبر مساعدات مالية من مؤسسات ثقافية صديقة. وعدا الاحتفال الفصلي بالثورات العربية، تمارس المجلة الانتقاد الأصيل لأخطاء تلك الثورات وعثراتها، والأسئلة التي لا تنتهي حول مصائرها.

العدد الأول احتفى بشباب الثورات العربية، وجاء كأنه استمرارٌ لحديث قديم حميم بين أصدقاء لم يفاجئهم ما حدث بقدر ما أعاد إلى القلب أحلاماً وطموحات، وكان مناسبة لاستذكار من رحلوا قبل أن يروا أمانيهم تتجلى: جوزيف سماحة وسمير قصير ومارون بغدادي. المجلة لا تكتفي بالنص – الكلمة بل تنتقل إلى أفق جديد: النص – الصورة، تنقل عبره للقارئ تخيلاً جديداً لإمكانيات اللوحة والغرافيتي في التواصل البصري.

العدد الثاني كان استكمالاً لمتابعة الثورات عبر مراحلها الانتقالية ومعركة الدساتير، وتعريف جميل بالفيلسوف الصربي سلافوي جيجك، واستعادة لـ«الرفيق» أحمد فارس الشدياق. «الثورة بشبابها» أصبح ملفاً يكتبه النشطاء والشهود عما يحدث في ربيع العرب. وتحت فصل بعنوان «يا عين» العديد من الملفات البصرية، منها للسينما حصة دسمة: 13 مشهداً من سيناريو فيلم لم يبصر النور: «القرامطة» لعمر أميرالاي ومحمد ملص.

صدر العددان الثالث والرابع سوية في مزدوج ضم ملفاً واسعاً: سوريا الثورة الحرب والشعب، تناولت المقالات التسع أسئلة إشكالية طرحها ميشيل كيلو في «الحرية أم إسقاط النظام؟» وسار بها ثائر الغندور في رحلته إلى حلب الثائرة... اتضحت الأبواب في هذا العدد، واكتسبت المجلة جسداً ثقافياً حاضراً في الساحة العربية، يعوض عن النقص المعرفي فيها وغلبة التوجه الليبرالي عليها. في باب الذاكرة استعاد فواز طرابلسي «30 عاماً على انطلاقة جبهة المقاومة اللبنانية» وفي ملف «فيما نظر» ميَّزَ أحمد بيضون بين مصطلحي «طائفة وطائفية».

ملف العدد الخامس كان فلسطين، وكتب نعوم تشومسكي في عشرينية اتفاق أوسلو: السياقات والتداعيات. وأفرد وضاح شرارة قراءة جديدة لأبحاث حنا بطاطو حول العراق. في فصل «نهوند» رفعت سمر محمد سلمان ظلم النقاد عن فريد الأطرش وأعادته للناس.

تناول العدد السادس ملف «مصر الثورة، لا عسكر ولا إخوان». وتحت باب «عوالم في عوالم» استعاد باشاك إرتور قضية الحريات في تركيا. وأما إيلان هاليفي الراحل حديثاً فنشر له نصاً حول مجزرة دير ياسين.

http://www.bidayatmag.com/?q=ar

فكرة

السيسي ومناماته الأربعة!

كان يا ما كان في قديم الزمان، رجلٌ اسمه الفريق عبد الفتاح السيسي. وبعد سلسلة انتفاضات، وأحداث قلبت مصر رأساً على عقب، قام الرجل بانقلاب عسكريّ، وبات من بعدها الآمر الناهي في تلك البلاد. وفي نهاية ذلك العام، رفعت حالة الطوارئ. وقد خرج الرجل إلى شعبه عبر تسريب صوتيّ يحكي فيه عن رؤاه ومناماته. من هنا يجب على القصّة أن تبدأ، من أحلام القائد العسكري عبد الفتاح السيسي.

انشغل يوتيوب، الأسبوع الماضي، بتسجيل صوتي للقائد العسكري. حديث مُسرّب، من حوار أجراه معه رئيس تحرير صحيفة «المصري اليوم» ياسر رزق. حكى الرجل عن منامات كانت تأتيه منذ 35 سنة، لكنه توقف عن سردها منذ عام 2006. وهذا تقديم لدليل قاطع على خبرته وطول باعه في هذا المجال. سرد مناماً قديما «من سنين طويلة جداً» عندما رأى نفسه يرفع علماً مكتوباً عليه «لا إله إلا الله» باللون الأحمر.

ثم حدث العبور نحو «العالية»: «حلمت أنني في يدي ساعة ماركة أوميغا عليها نجمة خضراء ضخمة جداً، والناس تسألني إشمعنى أنت اللي معك الساعة دي، فقلت لهم دي باسمي، هي أوميغا وأنا عبد الفتاح». انتهى من السرد وانتقل إلى حلّ الأحجية: «وهذا يعني إني رحت حاطط أوميغا مع العالية مع عبد الفتاح»! كيف جرى هذا، وضمن أي منطق؟ لا أحد يعلم.

في المنام الثالث سمع الرجل صوتاً يقول له «حنديك اللي ما أديناهوش لحدّ»، أمّا الرابع والأخير فكان رؤيته للسادات وهو يقول له أنه كان يعلم أنه سيصبح رئيساً للجمهورية، فردّ عليه السيسي بالقول «وأنا عارف إني ح أبقى رئيس للجمهورية».

يا فرحة مصر. مستقبل البلاد هنا، في رؤى الفريق الذي لم يكتفِ بالسرد. بل تطوّع، مجاناً، لتفسيرها وربطها ببعضها لتصبح معطيات علمية ثابتة.

لا فبركة، والاحتمال وارد أن يكون للسيسي علاقة بالتسريب. وحتى الآن لم يخرج أي تكذيب أو نفي لأيّ جهة. المُضحك في القصّة، أكثر منها هي نفسها تحديداً، هو دخول جماعة الإخوان المسلمين على خطّ الاستهزاء والضحك على منامات السيسي الأربعة. وكأنّ لا علاقة لمحمد مرسي بهذه الموضة. مرسي الذي سبق الجميع بانتقاء سرد الأحلام وتوظيف المفسّرين والمفسّرات على الشاشات للتفكيك والحلّ... نقيب الدعاة جمال عبد الستار، ظهر على قناة الجزيرة مُتفرّغاً للتفسير. وكذلك فعل القيادي في الجبهة السلفية خالد سعيد، الذي فسّر ما تيسّر له مُستهزئاً بالرجل، غاضّاً الطرف عن الأحلام الكثيرة في عهد مرسي، ومنها تولّيه الصلاة بوجود الأنبياء، والرؤية التي ظهر فيها جبريل في رابعة العدوية!

لبّ القضية حس الفكاهة المصرية. هذا التسجيل إعادة تأكيد. أناسٌ يمزحون ويمرّرون النكات بدءاً من الرئيس والقائد العسكري وصولاً إلى الشعب. السيسي يمزح. عقله أكبر من هذا... ربما.

ليت مصر تؤرق الرجل وتحرمه النوم، مُبعدةً هذه النكات الصوتية السمجة عن آذان المصريين.

زينب ترحيني

العربي السفير

19 كانون الأول 2013 ـ العدد 12656
Thursday December 19, 2013

قضية

نحو 20 ألف طبيب من أصل 34 ألف طبيب المسجلين في العراق في عام 1990 قد غادروا البلاد بحلول عام 2007، ونحو 2.200 آخرين قتلوا فيما اختطف 250 بين عامي 2003 و2007، بحسب تقرير أصدرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأفادت منظمة الصحة العالمية أن نسبة الأطباء إلى السكان في 2011 بلغت 7.8 لكل 10.000 نسمة أي أقل بكثير من الدول المجاورة مثل الأردن ولبنان.

سوريا: مليارات أصابها الجفاف

بيوت بقامة الحزن ـ حكمت داوود (سوريا)

لم تشهد نهاية العام الحالي، كما كان مفترضاً، الإنتهاء من بناء أكبر «مول» في الشرق الأوسط على مساحة 200 ألف متر مربع (ما يعادل مساحة 26 ملعب كرة قدم) في منطقة يعفور بريف دمشق، حيث مشروع «البوابة الثامنة» الذي تملكه شركة «إعمار» العقارية ومقرها الرئيسي في دولة الإمارات. شرعت الشركة بالعمل على المشروع منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2010. لكن الظروف لم تكن مواتية للاستثمار في سوريا اعتباراً من العام 2012. كما لم تعد يعفور (تبعد 34 كيلومتراً غرب دمشق) إحدى الوجهات المغرية لتوظيفات رأس المال، بعدما كان النظام قد داس على حزام العشوائيات المحيط بالعاصمة وعبر إليها ليعلنها أحد الأبناء الشرعيين لحركة التزاوج الجديد بين مراكز رأس المال المنهوب ومراكز صناعة القرار في أعلى هرم السلطة. تلك المنطقة الهامشية من ريف دمشق تحوّلت بعد العام 2005 إلى إحدى أغلى المناطق عقارياً في سوريا على الإطلاق.

الانتقال المشوّه

خلال مؤتمره القطري عام 2005 أعلن حزب البعث عن انتقال الدولة من الاقتصاد التأشيري (الموجّه) إلى اقتصاد السوق. لم يكن هذا انتقالاً ليبرالياً ممنهجاً، يقوم على حماية الطبقات المتضررة من النتائج السلبية لتحرير الأسعار وتمكينها من البقاء والمحافظة على قوّتها الشرائية ما أمكن، وإعادة دمجها بالبنية الاقتصادية الاجتماعية الجديدة. كما لم تؤمّن الدولة شبكات للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية قبل التحوّل، ولم تفكر بإعادة هيكلة وتصحيح سلم الأجور وربطه بتحرير الأسعار. وأبقت على عمل النقابات حبيس الأجهزة الأمنية والحزبية، ولم تشرّع حق التظاهر والاعتصام والإضراب على المستوى النقابي، وكذلك أبقت الحريّات السياسية معطّلة في قانون الطوارئ. وأما منطق الانتقال إلى اقتصاد السوق فيستلزم بالضرورة تمكين مثل تلك الأدوات من الفعل اليومي المعيش. لم يكن ذاك إذاً انتقال بالمعنى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، بل جاء أشبه بتوثيق جديد لإعادة تموضع ثروات المجموعة السياسية/الاقتصادية، القديمة منها والناشئة. وكان لا بد من تخطّي بيروقراطية الدولة وحضورها المادي والرمزي في البنية الاقتصادية الاجتماعية طوال العقود الأربعة الماضية، وذلك من خلال الاستعانة بشعار «الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي»، وهو تعبير سفسطائي ضعيف القيمة لعملية احتيال واسعة كان ضحيتها الشعب السوري.

العقارات تُنجب التضخم

كانت الاستثمارات العقارية أحد الأدوات الهامة لتوظيف الثروات المتراكمة والمنهوبة وإعادتها إلى الأقنية الاقتصادية النظامية، بصرف النظر عن الآثار التضخمية الكارثية المتأتية من وراء ذلك. بدأ المشهد مع انخفاض الفوائد على الودائع المصرفية في عام 2004 من 9 في المئة إلى 5 في المئة، ما نجم عنه سحب كتل من الودائع المصرفية وضخّها في سوق العقارات، الأمر الذي زاد من حركة الطلب عليها. وبقيت تجارة العقارات في سوريا حتى وقتٍ متقدم من العام 2011 هي الأكثر ربحية، مشفوعة بتقديرات غير رسمية تشير إلى تداول مبلغ 3 تريليون ليرة سورية في هذا القطاع خلال النصف الأخير من العقد الماضي. هذه المعطيات أنتجت شكلاً من المضاربة ترافق معه ارتفاع في أسعار الأراضي بدمشق وريفها وصلت عام 2010 إلى 10 أضعاف ما كانت عليه أسعارها عام 2005. وفي مناطق اقل شأناً، وصلت الى 5 أضعافها، حيث كان سعر المتر المربع في كفرسوسة عام 2005 نحو 50 ألف ليرة، ووصل عام 2010 إلى ربع مليون ليرة.

كما لم تخدم التشريعات المتعاقبة في قطاع الاستثمار العقاري سوى رأس المال الخاص الراغب في توظيفات آمنة ذات ربحية عالية، والذي لا يغويه على الإطلاق الاستثمار في مناطق السكن العشوائي ولا تأمين سكن شعبي بأسعار معقولة، تعيد التوازن إلى حركة العرض والطلب المختلّة لجهة قلّة العرض وزيادة الطلب على مخرجات هذا السوق. ذلك أن جلّ الشركات القادمة إلى قطاع الاستثمار العقاري في سوريا كانت شركات خاصة ذات أجندة ربحية فقط. وهذا اتضح أكثر عقب صدور القانون رقم 39 عام 2009 الذي أحدث «هيئة الإشراف على التمويل العقاري»، حيث ظهر ميل الى التركز الاحتكاري. فمنذ العام 2009 وحتى شهر آب/أغسطس من العام 2011، جرى تسجيل 207 طلبات لشركات تطوير عقاري، تمّ قبول 50 طلباً منها. لكن عدد الشركات التي أتمت إجراءات الترخيص لم يتعدَ 21 شركة، ثلاث منها حكومية.

قبل ذلك ألغى القانون رقم 11 لعام 2008 المخاوف من استمرار الاستثمار أو الشروع به من دون حق تملّكه، حيث أجاز القانون تملك غير السوريين للحقوق العينية والعقارية في سوريا، وهذا كان محرماً منذ العام 1963.

والحقيقة أن الكارثة التضخمية الناجمة عن الاستثمار الواسع في قطاع العقارات كانت تنمو ببطء. يتضح ذلك حين نعرف بأن حجم الاستثمارات العقارية قيد الإنشاء للعام 2009 فاق بنسبة 140 في المئة حجم الاستثمارات العقارية التي تمّ تنفيذها للعام نفسه. كما أن قيمة المشاريع السياحية التي كانت «قيد التنفيذ» في سوريا هي واحدة من الأعلى في العالم، حيث وصلت قيمتها إلى حدود 6.29 مليارات دولار حسب أرقام وزارة السياحة.

خارج أسوار دمشق

حين بدأ النظام في سوريا بتحرير أسعار المحروقات عام 2008، كان يقدّم في آن 550 دونماً من الأرض في قلب العاصمة دمشق هديةً لشركة «الديار» القطرية بعدما منحها الموافقة، وقرر مشاركتها في مشروعها العملاق لإقامة الوسط التجاري الجديد للعاصمة، «سوليدير دمشق»، على غرار «سوليدير بيروت». كما لم يعوّض على أصحاب الفعاليات الاقتصادية في المنطقة الحرة بدمشق المتوجّب إخلائهم إلا بعد ثلاث سنوات وبقطعة أرض صغيرة تقع قبالة مطار المزة العسكري. وهو لم يغب عن ذهنه، برموزه الماليةً المعلنة ـ أي الواجهات الاقتصادية التي يستخدمها من رجال الأعمال ـ مشاركة شركة «إعمار» العقارية الإماراتية في مشروعها «البوابة الثامنة» التي تملك هي 60 في المئة منه، بينما تملك الـ40 في المئة الباقية شركة «الاستثمار لما وراء البحار السورية». وقيمة المشروع في كل مراحله تبلغ 500 مليون دولار ويقوم على مساحة 300 ألف متر مربع، وكانت أعمال المرحلة الأولى منه قد انتهت في العام 2010. وأما شركة «بالحصا الدولية» الإماراتية فلم تنعم وحدها بمشروع تلال الياسمين في كفرقوق قرب دمشق، الذي يتألف من 200 فيلا سكنية على مساحة 250 دونماً بكلفة 50 مليون دولار، بل جاء استثمارها ذاك بالتشارك مع «باليرا للتطوير العقاري» التي يملكها فراس طلاس ولا يقل رصيدها من الأراضي عن 2.6 مليون متر مربع، موزعة بين دمشق وريفها وحلب واللاذقية. وأما «شركة الفيحاء» الكويتية المملوكة بنسبة 67 في المئة من قبل «الكويتية ـ السورية القابضة» فحظيت بمشروع مجمع سكني يقوم على مساحة 68 ألف متر مربع في يعفور بقيمة 40 مليون دولار. وهدفه إنشاء 12 مبنى سكنياً يضم 134 شقة فخمة. وأحد أهم استثمارات الشركة السورية القابضة التي يرأس مجلس إدارتها هيثم جود هو برج البرامكة (مكانه في كراجات بيروت سابقاً قرب وكالة «سانا» للأنباء) بكلفة 15.2 مليار ليرة مع مدة تنفيذ مقدّرة بست سنوات. لكن العمل فيه توقّف شأنه شأن توقف الاستثمار الباذخ لشركة ماجد الفطيم العقارية الإماراتية بقيمة مليار دولار وعلى مساحة مليون متر مربع في مشروع «خمس شامات» في يعفور الذي بدأ العمل فيه عام 2010، وكان من المقرر إتمامه في العام 2014. كذلك توقف مشروع قرطبة السكني الذي يعود لشركة الإمارات الخاصة للتطوير والاستثمار والذي يتألف من 19 مبنى سكنياً يحوي شققاً فارهة بعدما بدأ العمل فيه في العام 2010. وفي منطقة الدرخيبة بريف دمشق، بدأت شركة الإمارات الحديثة للاستثمارات بتنفيذ مشروع مبانٍ وفلل فندقية في العام 2008 بقيمة 40 مليون دولار. وبمواصلة استعراض الكتلة النقدية المتوجّهة إلى الاستثمارات العقارية، نجد أن 2 مليار دولار هو كلفة حي المال والأعمال بمنطقة الهامة بريف دمشق، وهو مشروع لمجموعة عارف الكويت، على مساحة 200 دونم، ويتألف من 15 مبنى سكنياً ومول ضخم وبرج مؤلف من 42 طابقاً ومركزاً لخدمات البنوك وملاعب وفندق 4 نجوم ومكاتب تجارية. وكذلك ثمة 18 مليون دولار كلفة فندق على هيئة برجين ومكاتب وشقق فندقية فخمة تقدر بنحو 100 شقة على مساحة 31 دونماً في منطقة يعفور، والمشروع يعود للشركة العالمية للتعهدات. بالإضافة إلى 3 مليارات دولار كلفة مشروع مدينة الشام الاقتصادية العائد لشركة المدينة للتمويل والاستثمار في الكويت ويقع على مساحة 3.5 كيلومتر مربع، وهو عبارة عن مشروع سكني تجاري بدأ العمل فيه منذ العام 2006.

حزام العشوائيات حزام الثورة

ليس مستغرباً إذاً أن يقرر الصناعي محمد دعبول في العام 2010 تخصيص جزء من عائدية مصانع الألمنيوم التي يملك، للزج بها في بعض الاستثمارات العقارية. تلك الموجة ركبها رأس المال السوري من دون أن يقدّر عواقبها. إذ أن تعطيل كتلة نقدية كبيرة عن الحركة داخل السوق، من خلال تجميدها في عقارات، مع ثبات نسبي في المعروض من باقي السلع، يخلق حاجة إلى وجود كتلة نقدية في التداول تكون غالباً تضخمية أي لا يقابلها إنتاج سلعي، لتسد جزءاً من النقص الذي خلّفته وراءها الكتلة النقدية التي جرى توظيفها في الاستثمارات العقارية. بالمقابل، فسرعان ما تآكلت القدرة الشرائية لفئات الشعب الواسعة وازداد البؤس داخل أحزمته التي تطوق العاصمة في المعضمية وعش الورور والحجر الأسود ودف الشوك والحسينية وبيت سحم وغيرها. وبات ملحاً فهم ذلك، تماماً كما حدث في شهر تموز/يوليو من العام 2010، حين نظّمت غرفة تجارة دمشق اجتماعاً دعت إليه معاون وزير المالية لشؤون الضرائب. وفي الاجتماع، تحدث خارجاً عن الموضوع بسام الملك، عضو مجلس إدارة الغرفة، بضمير الناس الغائب وشرح كيف أن 70 في المئة من السوريين باتوا فقراء نتيجة السياسات الحكومية المتبعة، فيما 10 في المئة يزدادون ثراء.

كان على ربيع النظام الاقتصادي الذي بدأ في يعفور منذ العام 2005 أن ينتهي في ربيع العام 2011 حين انتفض السوريون المفقَرون... مما لا يتوجب نسيانه في زحمة التأويلات الرائجة اليوم.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

موريتانيا: برلمان جديد بلا يساريين ولا ليبراليين

اتضحت ملامح البرلمان الموريتاني منذ تمّ حسم مصير 122 من مقاعده في الشوط الأول، بانتظار 21 كانون الأول/ديسمبر الجاري لحسم 26 مقعداً متبقياً. والنتائج تشير إلى صعود التيارات الدينية بشقيها الموالي والمعارض.

مقاطعة عشرة أحزاب معارضة لهذه الانتخابات شكلت دفعاً غير مسبوق للحضور الديني والقبلي، ذلك أن البرلمان الموريتاني الجديد سيعيش تحت رحمة الثنائية: من جهة لدينا «حزب التواصل الإسلامي» ممثل الإخوان المسلمين في موريتانيا وهو ينتمي إلى المعارضة، في حين سيكون الحزب الحاكم مرغماً على الاستعانة بزعامات عشائرية دخلت البرلمان عبر أحزاب صغيرة شُكلت على عجل أو استخدمت للغاية، من جهة ثانية.

الأحزاب

منذ الاستقلال قبل 53 عاما، لم تشهد موريتانيا برلماناً يتوزع أعضاؤه على ثمانية عشر حزباً ويتولى حزب ديني زعامة معارضته، ويعجز حزبه الحاكم عن تحقيق أغلبية مريحة لتطبيق برنامج الرئيس. ووفق القانون، تُمنح امتيازات زعامة المعارضة للحزب صاحب أكثر المقاعد بعد الحزب الحاكم، وهو حال حزب «تواصل الإسلامي» الذي سيطر على 12 مقعدا ويستعد لتعزيزها في الشوط الثاني، في حين فشلت خمسة أحزاب معارضة من بينها حزب التحالف الشعبي التقدمي الذي يضم القيادات الأساسية للتيار الناصري، أبرز التيارات المسيطرة على النقابات العمالية والطلابية في موريتانيا. كما فشل «حزب الصواب» البعثي و«حزب الوئام» الليبرالي في تحقيق ما حققه الإسلاميون. و«زعامة المعارضة» هي مؤسسة رسمية لها إمكانيات هائلة وحضور قوي في صناعة القرار.

الدين والقبيلة

يعود صعود التيار الديني إلى غياب الأحزاب الاشتراكية واليسارية عن الانتخابات خصوصاً «حزب تكتل القوى الديمقراطية» الاشتراكي بزعامة احمد ولد داداه، وحزب اليسار الرئيسي في موريتانيا بقيادة محمد ولد مولود، و«حزب حاتم» بزعامة صالح ولد حنانه وهو حزب ناصري بارز. وهؤلاء قاطعوا الانتخابات ودعوا إلى مقاطعتها عامة. نال حزب «تواصل» مقاعد برلمانية كانت طيلة العقود الماضية حكراً على الأحزاب المقاطعة، كتلك الخاصة بمدينة وادي الناقة وبعض مدن الشرق الموريتاني. كما اكتسبت القبيلة اهتماماً غير مسبوق بغياب هذه الأحزاب وباتت الأكثر استثمارا في الانتخابات. وقد أثارت سياسة الحزب الحاكم هذه وخياراته لمرشحيه، اضطراباً كبيراً ودفعت بعض الساسة الموريتانيين من خارج دائرة الحزب الحاكم للعودة إلى تغليب مصالح قبائلهم على التزامهم الحزبي، طالما اختيرت القبائل لتأطير الفعل السياسي. وبتفحص طبيعة الرموز المتداولة في الانتخابات، وفي التواصل بين النخبة السياسية والمواطنين، انتشرت تلك ذات الدلالات الدينية، ومن أبرزها الشجرة والمسجد والسبحة، وبعض رموز الشجاعة لدى العشائر كالخيول.

ووسط هذه التطورات، كان التيار الناصري الموريتاني الأكثر تضرراً، وهو التيار المنتشر في عموم البلاد بفضل أساسين هما التعليم والمؤسسة العسكرية. ومع مقاطعة الحزب الناصري الأساسي «حاتم» للانتخابات، دخلت أربعة أحزاب تسمي نفسها ناصرية هي الأخرى البرلمان الجديد ولكن وفق أسس ومصالح مختلفة. كما يشكل فصيل ناصري خامس، بزعامة قيادي تاريخي للتيار: الكوري ولد أحميدتي، أحد أهم مكونات الحزب الموريتاني الحاكم.

ويعود ضعف التمثيل الوطني للأحزاب السياسية إلى استثمارها في الخصوصيات والمحليات على حساب البعد الوطني. فبلغت أعلى نسبة حققها حزب سياسي 23.88 في المائة في لائحة النساء، و21.34 في المائة في اللائحة الوطنية. ولولا قاعدة النسبية المنتهجة في الانتخابات الموريتانية، لما حسم أي مقعد في الشوط الأول من الانتخابات التي شارك فيها سبعة وستون حزباً سياسياً. ويذهب زعيم المعارضة الموريتانية المنتهية ولايته أحمد ولد داداه، إلى أن ما وصفه بـ«النظام الأحادي» سيّر العملية الانتخابية بشكل مخالف للقانون مما أدى إلى «عودة موريتانيا للقبلية والجهوية والمحسوبية وسوء التسيير والرشوة» مضيفاً أن البلد يتجه للهاوية.

المختار ولد محمد

صحافي من موريتانيا

نصيحة للمترجم الشاب

عزيزي المترجم الأجنبي الشاب، يا من انشغلت لسنوات بالترجمة من العربية إلى الإنكليزية، أو الفرنسية، أو الماليزية. وأنت تعمل على نقل صوت العرب إلى اللغات والحضارات الأخرى، وأنت حريص على إيصال صوتهم كما هم وليس كما يريد الآخر أن يسمعه، ننبهك إلى فخ شائع. هناك كلمة في العربية تسمى «وطني». هذه الـ«وطني»، ليست ناشيونال، لا تعني المحلي أو البلدي الصنع، وليست ناشيوناليست، أي القومي، وليست باتريوتيك. يصعب أن يكون هناك كل هذا القدر من الباتريوتيكيين في المجتمع. نصيحة لوجه الله، وأنت تترجم كلمة «وطني»، استعمل كلمة «good»، أي: جيد.

مثلا، اليسار الوطني هو اليسار الجيد، مقارنة باليسار غير الوطني. وعلى الناحية الاخرى، هناك رجال أعمال مستغلون وحقراء، ولكن هناك بالطبع رجال أعمال وطنيين، وهم رجال الأعمال الجيدون. وإذا سألك أحدهم: «هل الإخوان المسلمون حركة إرهابية أم فصيل وطني؟»، فترجمة السؤال: «هل الإخوان سيئون أم جيدون». وإذا كلمك أحدهم على النسيج الوطني فثق بأن هذا النسيج الوطني هو شيء جيد ينبغي الحفاظ عليه. هذا يصدق أيضاً على جميع الأحزاب والحركات والمؤسسات الوطنية في بلادنا. كلها أشياء جيدة والحمد لله.

هذا الكلام سيبدو للمرة الأولى مزاحاً بالنسبة لك، ولكن فكر فيها وجربها. ستجد فجأة أن ترجمتك انضبطت تماما.

العربي السفير

متابعات

نحو ثلثي ورش النسيج في الخليل أغلقت أبوابها، وفقد زهاء ستة آلاف عامل في مصانع الأحذية أعمالهم منذ تفجر الانتفاضة الفلسطينية في عام 2000، وذلك نتيجة لتشديد إسرائيل قيودها على التجارة والسفر في الأراضي الفلسطينية، وفق ما ورد في تقرير لوكالة رويترز.

صنعاء: الهجوم على «العُرْضي» لم يكن عَرَضياً

صباح الخامس من كانون الأول / ديسمبر الجاري، دوّت أصوات انفجارات عنيفة في «مجمع الدفاع» (المعروف شعبياً بمجمع «العُرْضي») وسط صنعاء، وأعلنت القنوات التلفزيونية غير الرسمية في أخبار عاجلة عن اشتباكات تدور في المجمع، ما أصاب المواطنين بالهلع والصدمة. فمجمع العُرضي (من كلمة أوردي التركية العثمانية وتعني الجيش)، هو رمز هيبة الدولة منذ أمَر السلطان العثماني عبد الحميد الثاني بإنشائه عام 1881. ويضم حالياً، بعد توسيعه عام 2002، مقارّ وزارة الدفاع، ورئاسة هيئة الأركان، ومكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والدائرة المالية للقوات المسلحة، ودائرة الأشغال العسكرية، ودائرة التقاعد العسكري، ومستشفى الدفاع. لذلك تولّد لدى المواطنين شعور بأن حدثاً جللاً يجري.

طمأنة تثير المخاوف

كعادتها، لم تبث وسائل الإعلام الرسمية أي أخبار عن العملية خلال الساعات الأولى للهجوم، فيما كانت الأخبار العاجلة تتوالى على القنوات الفضائية الأخرى حول اقتحام مجموعة مسلحة للمجمع، وأصوات الانفجارات يتردد صداها في أحياء صنعاء. وعند العصر، ومن أجل طمأنة المواطنين أيضاً، بث التلفزيون الرسمي خبراً مصوراً حول قيام رئيس الجمهورية بزيارة تفقدية للمجمع، واجتماعه بعدد من القادة العسكريين، وتوجيهه بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث، ما أشاع تكهنات بأن رئيس الجمهورية كان في المجمع ساعة بدء الهجوم، فلا يمكنه أن يزوره قبل أن تحسم المعركة مع المهاجمين، ولن تسمح له الأجهزة الأمنية بذلك باعتباره رمز الدولة.

تبين في ما بعد أن مجموعة مسلحة اقتحمت مجمع الدفاع واستهدفت بشكل رئيس المستشفى، وقتلت كل من صادفته أمامها. وقد أسفر الهجوم عن 59 شهيداً و188 مصاباً من الكوادر الطبية والمدنيين والعسكريين. ولم يتمكن الجيش اليمني من استعادة السيطرة إلا فجر اليوم التالي. اختيار المهاجمين للمستشفى لم يكن مصادفة، ولا هو نتيجة ضعف الإجراءات الأمنية بسبب تنفيذ أعمال إنشائية جديدة حسب رواية وزارة الدفاع، ولا لأنه يضم مركزاً أميركياً لقيادة وتوجيه الطائرات دون طيار، حسب البيان المنسوب لتنظيم القاعدة، بل يبدو كعمل مخطط لاغتيال الرئيس هادي بناء على معلومات مؤكدة بوجوده في المستشفى، سواء لإجراء فحوصات طبية دورية، أو لزيارة أخيه الذي يعالج هناك...

تزوير بصمات القاعدة

قيل إن العملية تحمل بصمات القاعدة. إلا أنها بصمات تبدو مزوّرة، شاركت في تزويرها (بقصد أو من دونه) أطراف كثيرة، بما فيها اللجنة التي شكلها رئيس الجمهورية للتحقيق في القضية. فقد أشار تقريرها الأولي الذي قدمته لرئيس الجمهورية، إلى أن معظم المهاجمين يحملون الجنسية السعودية، ما يوحي بأن تنظيم القاعدة هو المسؤول عن العملية. فتنظيم «قاعدة الجهاد في جزيرة العرب» الذي تشكل عام 2009 نتيجة توحد فرعي القاعدة في اليمن والسعودية، هو الوحيد القادر على تجنيد سعوديين لتنفيذ عمليات إرهابية في البلاد. وأهملت اللجنة في تقريرها الإشارة إلى المسلحين الذين ساندوا المهاجمين من أسطح المباني الخاصة المجاورة لمجمع الدفاع، رغم مشاهدة المواطنين للاشتباكات التي دارت بين هؤلاء المسلحين وجنود القوات المسلحة، وهو إهمال يساهم في حصر التهمة بتنظيم القاعدة. فلا يمكن لأصحاب المباني السماح لعناصر من القاعدة باستخدام سطوحها لتقديم الدعم للمهاجمين. فضلاً عن ذلك، قدر مُعدّو التقرير عدد المسلحين الذين اقتحموا المجمع باثني عشر، وأشاروا إلى العثور على اثنتي عشرة جثة للمهاجمين، ما يعني مقتلهم جميعاً. فينفي بطريقة غير مباشرة القبض على بعض منفذي العملية أحياء على الرغم من أن مصادر كثيرة أكدت القبض على أربعة من المسلحين الذين اقتحموا المجمع. ويوصي التقرير (بطريقة غير مباشرة أيضاً) بتقييد القضية ضد مجهول معلوم (هو تنظيم القاعدة) وإقفال ملف التحقيق.

إذا كان هذا التقرير يُلمّح إلى مسؤولية تنظيم القاعدة عن تنفيذ العملية، فقد صدر أيضاً بيان منسوب للقاعدة ليل الخميس / الجمعة، يدّعي فيه صراحة مسؤوليتها عن العملية. وسرعان ما تبين أن هذا البيان مزور شكلاً وموضوعاً. فعلى مستوى الشكل، عادة ما تصدر القاعدة بياناتها التي تدعي فيها مسؤوليتها عن عمليات كبيرة كهذه في مواقعها المعروفة على شبكة الإنترنت، وأهمها «صدى الملاحم»، أما هذا البيان فقد نشر عبر تسع تغريدات على حساب جديد على تويتر تم إنشاؤه في اليوم السابق لتنفيذ العملية. وعلى مستوى الموضوع، يسعى البيان إلى نفي مسؤولية العملية عن أي طرف أكثر مما يسعى إلى تأكيد مسؤولية القاعدة عنها. إحدى التغريدات مثلاً تنفي استخدام «المجاهدين» لأي مبانٍ خارج المجمع، وهي إحدى القرائن في دحض حصر المسؤولية عن العملية بتنظيم القاعدة. أما ادعاء البيان بأن الهدف هو تدمير مركز عمليات أميركي لتوجيه وقيادة الطائرات دون طيار، فهي محاولة غير موفقة لإثبات مسؤولية القاعدة. فعلى افتراض وجوده فعلاً في مجمع الدفاع، فلكان الأقرب للمنطق ان يوجد في مبنى وزارة الدفاع أو مقر هيئة الأركان، وليس في مستشفى الدفاع الذي يتردد عليه يومياً مئات المرضى والزائرين وعشرات الكوادر الطبية. ولا يمكن أن ينفذ تنظيم القاعدة عملية كبيرة كهذه بناء على شكوك، ودون توافر معلومات دقيقة عن المكان الذي فيه هذا المركز. في مقابل بيان القاعدة المزوّر، حرّف طرف ما بياناً تنفي فيه القاعدة مسؤوليتها عن العملية. وقد يكون هو نفسه الذي زوّر بيان ادعاء المسؤولية، حيث تم إنشاء حساب مزور على فيسبوك باسم رئيس هيئة الأركان العامة اللواء الركن الأشول، نشرت عليه تصريحات غير حقيقية. وتبادلت التراشق والسعي لإلصاق التهمة بالآخر، وسائل إعلام تابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح وأخرى تابعة لخصمه اللدود اللواء علي محسن الأحمر. وحاولت بعض الأطراف إلصاقها بالسعودية، أو بجماعة الحوثي وإيران. ففي مقال بعنوان «متفجرات إيرانية استخدمت في الهجوم على وزارة الدفاع اليمنية»، قالت صحيفة الشرق الأوسط «إن معظم المواد التي استخدمت في التفجير مطابقة لما جرى ضبطه في سفن الأسلحة الإيرانية التي حاولت الوصول إلى السواحل اليمنية خلال الأشهر القليلة الماضية»، وهو أمر لم يقل به أحد. فالمتفجرات المستخدمة حسب تقرير لجنة التحقيق كانت مكونة من مادة «TNT»، وبنادق كلاشنيكوف، وصواريخ «LAW».

انقلاب سياسي ناعم

وصفت وسائل الإعلام الرسمية العملية بالإرهابية. إلا أنها تبدو أقرب إلى محاولة انقلاب فاشلة. فأشخاص النظام القديم ما زالوا يسيطرون على كل مؤسسات الدولة وأجهزتها المدنية والعسكرية والأمنية، ولم تؤد حركة التغييرات والتنقلات التي أجراها الرئيس هادي منذ وصوله إلى السلطة في شباط / فبراير 2012 سوى إلى تعديل محدود في توزيع القوة والسلطة. والتغير ما زال مؤجلاً حتى الانتهاء من الفترة الانتقالية واختتام أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل، والبدء بتنفيذ مخرجاته. لذلك فإن إعادة النظام القديم لا يتطلب انقلاباً عسكرياً تقليدياً تنفذه القوات المسلحة، ولا السيطرة على وزارة الدفاع ومباني الإذاعة والتلفزيون ومؤسسات الدولة الأخرى، وإنما يتطلب انقلاباً سياسياً يشبه تماماً الانقلاب الذي نفذته القوى التقليدية على نظام الرئيس إبراهيم الحمدي عام 1977، حيث اكتفى الانقلابيون باغتيال الرئيس، ثم استكملوا انقلابهم بأدوات سياسية، من خلال تنفيذ انتخابات رئاسية صورية غير مباشرة وغير تنافسية. ولو نجح الانقلابيون باغتيال الرئيس هادي، فسيتولى رئيس مجلس النواب مهام رئيس الجمهورية وفقاً لنص المادة (116) من الدستور، والذي سيدعو (وفقاً لنص المادة الدستورية ذاتها) لانتخابات رئاسية خلال ستين يوماً، ما يعني إسقاط المبادرة الخليجية، وإرباك استكمال الحوار الوطني.

تَشَكلت قناعة عامة بأن ما حدث في مجمع الدفاع هو محاولة انقلابية فاشلة، ولكن لم يخلُ الامر من ارتباك حول تحديد الطرف المسؤول عنها. حصل الارتباك نفسه بشأن تحديد الطرف المسؤول عن محاولة اغتيال الرئيس السابق علي عبد الله صالح في مسجد دار الرئاسة في حزيران / يونيو 2011. بل الأمر هنا أكثر صعوبة، فخصوم هادي لا يخاصمونه شخصياً، بقدر ما يناهضون مشروع التغيير.

عادل مجاهد الشرجبي

أستاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء

حلم ..

الشعيبية طلال / المغرب

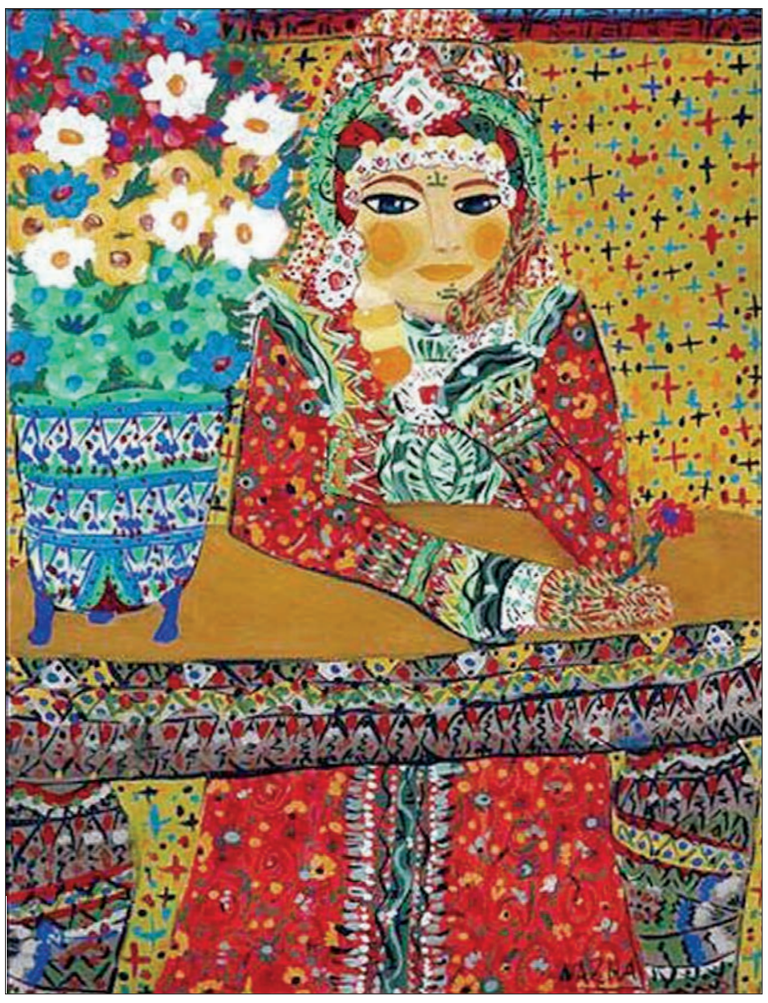

arabi.assafir.com

ـ برافر: لا فراشات حول البلدوزر ـ مجد كيّال
ـ بناء ليبيا من منظور نسائها ـ سعدى علوه
يستقبل الموقع مساهماتكم وتعليقاتكم واقتراحاتكم.
تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

طوفان غزة

عادل حنّا / أب

مجدي فتحي (من صفحة «مدينة غزة – الصفحة الرسمية» على فايسبوك)

محمد سالم / رويترز

مدونات

شائعات الأسرة الحاكمة.. وتآكل المجتمع

«من الطبيعي أن تنتشر الأخبار والشائعات حول متغيرات على مستوى عالٍ ستحدث في الكويت، سواء بترتيبات ظاهرة أمام أفراد الأسرة الحاكمة أو بترتيب البعض من أبناء الأسرة. ولا تهمّ الأسماء كثيراً بقدر أهميّة تقبل الناس لمثل هذه الأخبار، فالثقة في أدنى مستوياتها، وبالتالي فالناس لديهم القابلية لتوقع حدوث أي أمر طارئ سواء على مستوى ولاية العهد أو أعلى قليلاً أو أدنى!

المشكلة تكمن في تآكل الدولة من الداخل، فالناس تعاني في أمور حياتها وفي يومياتها (مع استثناء لبعض الفئات الوظيفية كالعاملين بالنفط). يضاف الى هذا العامل الجمود الحكومي في جانب الإنجاز والإصلاح والتطوير والتنمية. وهنالك أيضا قصة الميزانية والفوائض والأموال الموجودة حسابياً والمتبخرة بفعل فساد الكبار.

هذا التآكل له تأثير مباشر على أداء مؤسسات الدولة، ومنها العسكرية طبعاً. إضافة إلى الانقسامات الاجتماعية المؤثرة مثل الانقسام القبلي والطائفي والفئوي. كل هذه المشكلات تعود بالضرر على تماسك المجتمع وقوته ووحدته، لذلك فإن الانقسام على مستوى الأسرة الحاكمة متوقع ومنتظر ولا يفصلنا عن ظهوره البشع سوى الوقت! ولا أتوقع ان يكون مستنكراً على نطاق واسع لرغبة الكثير من الناس باستشعار انفراجة تغيير على الاقل!».

من مدونة «صندوق حمد» القطرية (السبت 14 ديسمبر / كانون الأول 2013)
http://sandoog.blogspot.com/

دفاعاً عن نور الدين عيوش

هذه ليست تدوينة ساخرة، نعم أنا اكتب (بجدية) دفاعاً عن نور الدين عيوش الذي يراه كثيرون «رمزاً للنخبة الفرنكوفونية التي تقود مؤامرة لتدمير اللغة العربية والهوية المغربية». سبب الضجة التي قامت ضد رجل الأعمال عيوش هي إحدى التوصيات التي صدرت عن ندوة نظمها تدعو الدولة إلى جعل الدارجة (اللهجة العربية – المغربية) لغة التدريس بالمراحل الأولى من التعليم. هذه التوصية جلبت للرجل سيلا من الانتقادات وحتى الشتائم...

أعتقد أن كثيراً من هؤلاء المنتقدين، خاصة المدافعين عن العربية والهوية، لو استمعوا لعيوش لتبين لهم أنه يتقاسم معهم موقفاً مهماً جداً. وهو الدعوة إلى تقليص دور اللغة الفرنسية ليس فقط في التعليم، بل في الإعلام والحياة العامة، وهو موقف جريء من رجل معروف بدفاعه عن الفرنكوفونية... لهذا يجب ألا يمنعنا الاختلاف مع عيوش بخصوص الدارجة، من أن نقف بصفه وهو يقول مثلا بأن «زمن الفرنكوفونية انتهى».

طبعاً، ليست كل اللغة المستخدمة في الشارع قريبة من الفصحى، غير أن ما هو مُطالبٌ به في لغة التعليم هو «مغربية» مقعّدة ومضبوطة وذات «جسور» مع العربية، يعني لغة شبيهة بالأشعار...».

من مدونة «علاش؟» المغربية (الأحد 24 نوفمبر / تشرين الثاني 2013)
http://alach.blafrancia.com/archives/1245

حراس الفوضى!

يبدو أن العبّار يُفضل العبور بانتخاباته بلا شعب وكذلك حلفائه من الحكومة وأمراء الحرب... وأن تتمّ مراسم هذه الانتخابات بهدوء... فهذا الشعب البائس الذي يمضي نهاره في طوابير البنزين، وطوابير المعاشات التي بالكاد تكفي قوت يومه، قد ترك خلفه ترف طوابير صناديق الاقتراع وبذخ الديموقراطية.

يقول جورج برنارد شو: «إني لا أستطيع ان أحدث إنساناً عن الدين بينما أجد عينيه ومضان الجوع»، فكيف وأنت تدعوه للمشاركة بالإنتخابات؟

لقد أثبت «صنّاع الأزمات» في ليبيا أنهم أشد بأساً وأكثر قوة من بسطاء وفقراء هذا الشعب. كما أن حرّاس وصانعي هذه الفوضى المُرعبة في ليبيا يدركون جيداً بأن هذا المواطن الذي تحمّل سياط شمس يوليو الحارقة في انتخابات 2012، من المستبعد أن يفكر في العودة إلى طابور الانتخابات من جديد. وقد تمّ خداعه والتحايل عليه علناً، وقد وجد الخاسر في الانتخابات هو من تصدّر المشهد واحتكر صناعة القرار بقوة السلاح. تشكو المفوضية العُليا للانتخابات اليوم من عزوف واضح عن المشاركة في الانتخابات. واستعانت أخيراً بسماحة مفتي الديار الليبية ليحث الناس على المشاركة من أجل إنقاذ بلادهم واختيار الأكفاء، وأن هذه المشاركة واجبة شرعاً ولا يجوز التخلف عنها...».

من مدونة «محمد أقميع» الليبية (الأربعاء 11 ديسمبر / كانون الأول 2013)
http://mohamedegmia.blogspot.com/2013/12/guards-of-chaos-and-crises-makers.html